التصور عند المناطقة هو صورة الشيء الذهنية اي الحاصلة في الذهن فحمل عبارة
المص الخ على ما نصه هذا التاويل لا يجدي في الوهم اذ لا تضاد بين الصورتين
في الذهن كما لا تضاد بين حصوليهما فيه انما التضاد بين الشيئين انفسهما
فالاليق هو التاويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخيالي معا كذا
في السيد وانما قال وجه صحة لان عبارة المص توهم خلاف المقصود وايضا
ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفيه ان يقول في الوهمي بان يكون بينهما
شبه تماثل الخ وفي الخيالي بان يكون بينهما تقارن الخ كذا افهم سم وبالتصور
مورد الخ اي بعد تاويله بالمتصور غلط لان المص قصد الفرار من
عبارة السكاكي وقصد بتغييره لعبارته الاصلاح وصرح بالبحث
في عبارة السكاكي وحملها على السهو من المطول وع ق ومن
محسنات الخ قضية صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة
اقوال ثالثها الجواز في الواو فقط واضعفها المنع مطلقا كما في المغني يس
وكتب ايضا ما نصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيد والاتفاق في طريق
ذلك القيد بان يكون فيهما جملة او مفردا منه ع ق بعد وجود المصحح
قال في الاطول قلت الظ انه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في
البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو ايضا من المجوزات التي
لا بد للبليغ منها اه تناسب الجملتين الخ قال ع ق ويتبين لك امكان
التناسب وعدمه بان تعلم ان النسبة بين المسندين على ثلاثة اوجه
احدها ان يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية ثانيها ان يكون المقصود
خصوص الدوام والثبوت او خصوص التجدد ثالثها ان يكون المقصود نفس
النسبة في ضمن اي خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملتيها فيقال
زيد قائم وصديقه جالس لان الاسمية لا تدل الا على مطلق الحصول بناء على
انها لا تفيد الدوام الا بالقراين او تتعين الفعلية فيهما بناء على ان الفعلية
لا تدل على اكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا
الوجه لا محل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما معا
تعينت الفعلية فيهما او الدوام فيهما معا تعينت الاسمية او التجدد في الاولى
والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية او العكس
تعين العكس وهذا القسم لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان
فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق
وتارة

على اصطلاح الحكماء يستقيم كلام الشارح بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المص صح

وتارة يجب التخالف فلا استحسان واما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة
في ضمن اي خصوصية فهو الذي يتصور فيه الاستحسان فنقول زيد قائم
وصاحبه قاعد او قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا اوراجعه في الاسمية
والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين مطول والفعليتين الخ
قال في الاطول والمضارعتين في الحالية والاستقبالية في المضي والمضارعة
قال عقبه في المطول وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغي ذكره
في هذا القسم ليكون توطئة لقوله الا اذا او يراد في احدهما الاطلاق الخ يس
من غير تعرض الخ اي تعرض لخصوص كل فلا ينافي انه قصد احدهما
لا بعينه اما ان قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه ع ق
وكتب ايضا قوله من غير تعرض للتجدد اي مثلا بدليل قوله في تفسير المانع او
يراد في احداهما الاطلاق الخ اسم للتجدد في احداهما الخ اي ومن غير
تعرض للتجدد فيهما او الثبات فيهما والا وجب التخالف في الصورة المفهومة
من الشرح والتوافق فيما عداهن قلت قام زيد وقعد عمرو والبحث في
المثال الاول بان فيه تعرضا للتجدد وفي الثاني بان فيه تعرضا للثبوت واجيب
بان المراد التعرض في المقصد والارادة لا بمجرد دلالة اللفظ على انه قد
يمنع البحث في الثاني بان المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه
موضوع للحدوث كذا في سم الا لمانع هو اختلاف القصد بالمعطوف
والمعطوف عليه مطول او يراد في احداهما الاطلاق الخ يوخذ منه ان
التوافق في الاطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد اليه
من التشبيه في المتن التقييد بالشرط اي فعل الشرط مثلا كقوله تعالى
وقالوا لولا انزل الاية فان جملة ولو انزلنا ملكا لقضي الامر معطوفة بشرطها وجزائها
على جملة قالوا بمتعلقها ولا يخفى الجامع بينهما لان الاولى تضمنت ان نزول الملك
مما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب لهدايتهم وايمانهم وتضمنت الثانية
انه لو كان سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد هو
بيان ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركتا في هذا المعنى وان كان
الصحيح ما افادته الثانية في نفس الامر منه ع ق ومنه قوله تعالى وهذه
بعكس تلك الاية السابقة منه ع ق فعندي الفا تعليلية عطف على الشرطية قوله صح
قبلها وافادة التقدم الاشتراك في القيد انما هو عند عدم القرينة على
التخصيص لا على الجزاء وقيل انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والوصف

Copyright © King Saud University